

والدول ، وأن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان يطوران أحكامه ويمثلان المعاهدتين الدوليتين الأُوليتين الشاملتين والملمزتين قانونياً في ميدان حقوق الإنسان ، وللتين ترسيان المعايير التي يتعين على جميع الدول الامتثال لها ،

وإذ يشير إلى أن المسؤولية عن أداء وظائف الأمم المتحدة في ميدان تعزيز الاحترام والمراعاة الشاملين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين مناصرة بالجمعية العامة ، وتحت سلطة الجمعية العامة ، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وإذ يرحب بما قرره الجمعية العامة ، في قرارها ١١٤/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ ، بخصوص عقد جلسة عامة تذكارية ، خلال دورتها الحادية والأربعين ، تكرس للذكرى السنوية العشرين لاعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ،

وإذ يلاحظ قرار لجنة حقوق الإنسان ١٧/١٩٨٦ المؤرخ في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٦^(١٢) الذي أكدت فيه اللجنة من جديد أهمية العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بوصفهما عنصرين رئيسيين في الجهود الدولية الرامية إلى النهوض باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيدها في العالم ،

وإذ يلاحظ أن نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقط انضم إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، وإذ يدرك بأنه من المستصوب أن تشترك جميع الدول في العهدين ،

١ — يدعو الدول إلى إحياء الذكرى السنوية العشرين لاعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بمواصلة اتخاذ التدابير الضرورية لمراعاة أحكام العهدين وتعزيزها ؛

٢ — يناشد بقوة ، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد العهدين ، جميع الدول التي لم تصبح حتى الآن أطرافاً في هذين الصكين أن تفعل ذلك ، لكي يكتسب العهدان طابعاً عالمياً حقيقياً وأن تنظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإصدار الإعلان المنصوص عنه في المادة ٤١ من العهد ؛

٣ — يدعو في المناسبة نفسها الأمين العام إلى مواصلة تشجيع الدول بصورة منتظمة على الانضمام إلى العهدين والقيام ،

عن طريق برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان ، بتقديم مساعدة تقنية للدول التي ليست أطرافاً في العهدين ، بغية مساعدتها على التصديق عليهما أو الانضمام إليهما ؛

٤ — يشجع جميع الحكومات كل في إقليمها على نشر نصي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأكبر عدد ممكن من اللغات ، وتعميمهما والتعريف بهما على أوسع نطاق ممكن ؛

٥ — يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى القيام بأنشطة خاصة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للعهدين .

الجلسة العامة ١٦

٢١ أيار/ مايو ١٩٨٦

٦/١٩٨٦ - جامعة السلم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٠٩/٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١١١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ يرى أن مهمة الأمم المتحدة الأساسية هي حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة ١ من الميثاق ،

وإذ يضع في اعتباره أن المادة ٢ من ميثاق جامعة السلم تنص على أن تساهم الجامعة في المهمة العالمية الكبيرة المتمثلة في التعليم من أجل السلم ،

وإذ يحيط علماً بالتقرير المقدم إلى الأمين العام من جامعة السلم استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٥^(١٣) ،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً الأعمال الهامة التي قامت بها جامعة السلم منذ تأسيسها ، تحقيقاً لأهدافها وأغراضها ،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالتعاون الذي قدمته حكومة البلد المضيف إلى الجامعة خلال مرحلتها الأولى ،

١ — يعرب عن تقديره لجامعة السلم على التقرير الذي قدمته ؛

(١٢) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ .

الملحق رقم ٢ (E/1986/22) ، الفصل الثاني .

(١٣) انظر : E/1986/17 .

٢ - يشجع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم ، وبوجه خاص خلال عام ١٩٨٦ الذي أعلنته الجمعية العامة رسمياً السنة الدولية للسلم ؛

٣ - يدعو الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم كل ما يمكن من المساعدة المادية وأية مساعدة أخرى من شأنها أن تساهم في تحقيق الجهود التي تبذلها جامعة السلم ؛

٤ - يرجو من الأمين العام أن ينظر في إمكانية إقامة اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة وجامعة السلم ؛

٥ - يدعو الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحادية والأربعين بنداً فرعياً بعنوان "جامعة السلم" في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التدريب والبحث" .

الجلسة العامة ١٦

٢١ أيار/ مايو ١٩٨٦

٧/١٩٨٦ - المسائل السكانية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤتمر الدولي المعني بالسكان ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار المجلس ٤/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٥ ،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٩ (١٤) الذي اقترح فيه الخطوات التي يتعين اتخاذها بشأن التوصيات ذات الصلة من توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان (١٥) ، وبخاصة التوصية ٨٣ المتعلقة بزيادة تعزيز صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لضمان زيادة فعالية إيصال المساعدات السكانية ، مع مراعاة تزايد الحاجات في ميدان السكان ؛

٢ - يرجو من الأمين العام تنفيذ التوصيات التي تدخل في اختصاص الأمانة العامة ، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز وتحسين المؤسسات والترتيبات الموجودة في حدود ولاية كل منها ، وإلى ضمان زيادة جدوى التفاعل بينها من أجل تعزيز التعاون الدولي في ميدان السكان ؛

(١٤) A/41/179-E/1986/18 .

(١٥) انظر : تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ٦-١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٤ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.84.XIII.8 ، والتصويب) ، الفصل الأول .

٣ - يقرر النظر في دورته العادية الثانية في تقرير لجنة السكان والفصول ذات الصلة من تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مع المدخلات ذات الصلة من اللجان الإقليمية ، تحت بند عنوانه "المسائل السكانية" ، مع مراعاة المسؤوليات الشاملة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظائفه المتعلقة بالسياسة فيما يتعلق بالمسائل السكانية ؛

٤ - يؤكد من جديد أهمية أنشطة البحث وتحليل السياسة في الأمم المتحدة في ميدان السكان ؛

٥ - يدعو لجنة السكان إلى اتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة في الفقرة ٧٠ من تقرير الأمين العام (١٤) ؛

٦ - يدعو أيضاً مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الهيئة التي تدير صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية إلى :

(أ) استعمال تقارير لجنة السكان في زيادة تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل السكانية ؛

(ب) النظر على نحو مناسب في شؤون الصندوق ، مع مراعاة أهمية القضايا السكانية والهوية المستقلة للصندوق كما هو مبين في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٠١٩ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ ؛

(ج) مواصلة تنظيم برنامج عمله على نحو يسهل النظر في شؤون الصندوق قبل أن تناقش لجنة الميزانية والمالية التابعة لمجلس الإدارة قضايا الميزانية والإدارة ذات الصلة ؛

٧ - يؤكد من جديد أهداف وأغراض صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية على النحو المبين في قرار المجلس ١٧٦٣ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار/ مايو ١٩٧٣ ؛

٨ - يحث المجتمع الدولي على زيادة تعزيز قاعدة موارد الصندوق بزيادة المساهمات لكي يتسنى تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من المساعدة في مجال الأنشطة السكانية ؛

٩ - يؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجية منسقة للأمم المتحدة والمنظومة الأمم المتحدة تتسم بالفعالية والكفاءة في معالجة القضايا السكانية ؛

١٠ - يشدد على أن التنسيق الفعال في ميدان السكان ممكن التحقيق بجهود الحكومات على الصعيد الوطني وتحسين التعاون المشترك فيما بين الوكالات على جميع المستويات ؛